الأردن في مواجهة الإرهاب بين التكيف الداخلي الحذر والتفاعل الخارجي النشط

علي عواد الشرعة [1*]

جمال الشلبي [2*]

ملخص

تعاني المنطقة العربية ومنها الأردن، في ظل ما يطلق عليه إعلامياً "الربيع العربي" فوضى عارمة أساسها انتشار الجماعات الإرهابية الإسلامية المسلحة، وانتشار العنف والقتل والتدمير والخوف، وتحول الدول العربية، بمجملها، إلى دُول فاشلة، مع عملية مبرمجة لتدمير القوة العسكرية فيها أو إضعافها كما حدث في العراق، وسورية، واليمن، ومصر، .وغيرها.

وعلى ما يبدو، فإن كل هذه التطورات انعكست، بشكل أو بآخر، على "العقل الأمني" الأردني، لا سيما وأن الجماعات الإرهابية الإسلامية لا تبعد عن الحدود الأردنية سوى بضع كيلومترات؛ فهناك "جبهة النصرة" المرتبطة بالقاعدة رابضة على حدودها الشمالية. وهناك" داعش " يرتب وضعه على حدود الأردن الشرقية، خاصة بعد إحرازه تقدماً كبيراً وواضحاً في محافظة الرمادي السنية، ناهيك عن احساس النظام الأمني والسياسي الأردني بوجود "خلايا نائمة" أو "حواضن" لهذه المنظمات داخل المجتمع الأردني أو في مخيمات اللاجئين السوريين الذين يناهز عددهم مليوناً و400 الف لاجئ.

لفهم العقل الأمني والسياسي الأردني في مواجهة الإرهاب، تناقش هذه الورقة آليات عمل السياسة الأردنية في مكافحة الإرهاب، ودور الأجهزة الأمنية والمؤسسات التنفيذية والتشريعية في التكيف الاستراتيجي مع "مُتغير الإرهاب" الذي يعمُ المنطقة بـــ طرح السؤالين الأتيين:

- ما هي الاستراتجيات والمبادرات السياسية والأمنية المتخذة في الأردن لمواجهة الإرهاب على المستوى المحلي، سواء من ناحية التشريعات أم من ناحية المبادرات الذاتيه ؟
- إلى أي مدى نجحتْ تحالفات الأردن الدولية ضد الإرهاب في تعزيز البُنية الأمنية الأردنية وتحقيق الأمن والسلم الداخلي والدفع بالإرهاب إلى الابتعاد عن حدود الدولة الأردنية؟

Abstract

Jordan Faces Terrorism Between Cautious Internal Adaptation and Energetic External Engagement

The Arab region, including Jordan, is suffering, in the shadow of what is termed by the media as the "Arab Spring," from rampant anarchy principally caused by the spreading of Islamic terrorist groups, coupled with the spreading of violence, killing, destruction and fear. Furthermore, the majority of Arab states have become failed states, concomitant with a systematic demolition of their military capabilities or their attenuation as is evidenced in Iraq, Syria, Yemen, Egypt and others.

It would appear that these developments have been reflected in the Jordanian security mindset and outlook, particularly given that the Islamic terrorist groups are only a few kilometers away from the Jordanian border; for Al-Nusra Front linked to Al Qaeda is present on the northern border. Moreover, ISIS is organizing itself on the eastern Jordanian border, particularly in the wake of making substantial and noticeable advances in the Sunni AL-Ramadi Governorate, not to mention the perception by the Jordanian security and political regime of the presence of sleeping cells or incubators for those organizations inside Jordanian society or in the Syrian refugees camps where the number of refugees is one million and 400 thousand.

To comprehend the Jordanian security and political mindset and thinking in confronting terrorism, this paper discusses the work mechanisms of Jordanian policy in combatting terrorism, and the role of the security apparatuses and executive and legislative institutions in making a strategic adaptation to the "terrorism variable" which permeates the region by presenting the following two questions:

- What are the political and security strategies and initiatives adopted in Jordan to face terrorism at the domestic level?
- To what extent have the global alliances of Jordan against terrorism succeeded in bolstering the Jordanian security structure and achieving domestic security and peace and in driving terrorism away from the borders of the Jordanian State?

الأردن في مواجهة الإرهاب بين التكيف الداخلي الحذر والتفاعل الخارجي النشط

تحتلُ مكافحة الإرهاب مكانها "الوُجودي" في السياسه الأردنية عموماً، والسياسة الأمنية خصوصاً. وقد ازدادت أهمية موضوع مكافحة الإرهاب في ظل ما يسمى بـــ "الربيع العربي" في العام 2011 إذ حول هذا " الربيع" دول المنطقة العربية إلى فوضى عارمة؛ وبالمقاييس الأميركية" فوضى خلاقة". وهكذا تحولت الدول العربية من "دُول ضعيفة" إلى "دُول فاشلة"، مع غياب واضح للجيوش العربية في كل من سورية، والعراق، وليبيا، وتراجع جيوش مصر ولبنان،

وبالتأكيد، انعكست هذه المتغيرات في البيئة الإقليمية والدولة على "العقل الأمني" السياسي الأردني، لا سيما وأن الجماعات الإرهابية المتطرفة من داعش "وأخواته" لا تبعد عن الحدود الأردنية سوى بضع كيلومترات. وبالتالي، تبنت الدولة الأردنية "نهجاً استباقياً" proactive approach في التعامل مع قضايا الإرهاب عبر تشريعاتها ومبادراتها الوطنية من ناحية، والدخول في تحالفات إقليمية ودولية تكفل للأردن حماية أمنية داخلية وخارجية من ناحية أخرى.

لفهم هذه السياسة الأردنية إزاء الإرهاب، سيتم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة عناصر؛ الأول يناقش دور "التشريعات الدولية والوطنية" في مكافحة الإرهاب. والثاني، يسلط الضوء على "المبادرات الأردنية" لمواجهة التطرف المفرز للإرهاب، وثالثاً وأخيراً، التطرق إلى دور الأردن في"التحالف الدولي" لمحاربة الإرهاب سياسياً وعسكرياً.

أولاً: الترسانة القانونية في مواجهة "الإرهاب"

لا شك أن مواجهة الإرهاب لم تكن حالة طارئة على المشهد القانوني والتشريعي للدولة الأردنية، فقد كانت من الدول السباقة في الدعوة "لتحصين" المنطقة العربية من "آفة الإرهاب" منذ آمد بعيد، ولذلك حرصت الدولة الأردنية على التوقيع والتصديق على العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمحاربة الإرهاب من جهة، وسن

القوانين والتشريعات الداخلية المتماشية مع القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة حول الإرهاب وأبعاده المختلفة من جهة ثانية.

أ. الاتفاقيات الدولية

هناك العديد من الاتفاقيات التي وقعتها الدولة الأردنية لمواجهة الإرهاب ليس فقط أثناء ما يطلق عليه "الربيع العربي" في العام 2011، وما أفرزه من بروز واضح لتيارات فكرية وحركية جهادية إرهابية بل وقبل ذلك بكثير. والاتفاقيات الآتية توضح اندفاع الأردن" السباق" لمثل هكذا اتفاقيات:

1. المصادقة على"الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" لعام 1998التي جاءت في(21) مادة، وسعت من خلالها الدول العربية، ومن ضمنها الدولة الأردنية، إلى تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها، ونبذ كل أشكال العنف والإرهاب. وقد عرفت المادة (2) من الاتفاقية الإرهاب بأنه" "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[3].

- "الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب" لسنة 1999، إذ كان الأردن إحدى الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية في العام 2003 التي جاءت في(28) مادة، وتم التوصل إلى هذه الاتفاقية نتيجة تنامي حالة الإرهاب والفكر المتطرف في مختلف مناطق العالم. وقد سعت هذه الاتفاقية – من خلال موادها– إلى وضع الوسائل المناسبة الداخلية للدول لتقيد ومنع تمويل الإرهاب[4].

من جهةٍ أخرى، صادقت الدولة الأردنية قبل الوصول إلى حالة "الإرهاب العالمي" الذي وسم العالم بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، بشكل أو بآخر، نذكرها على التوالي:

- الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات لعام 1963.
- اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لعام1970.
- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني لعام1971 .
- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام1988.
- البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني لعام 1988.
- بروتوكول قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابته القائمة في الجرف القاري لعام1988.
- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها لعام1991[5].
-

ب.التشريعات القانونية الوطنية لمكافحة الإرهاب

ولأن المعاهدات والصكوك الدولية باتت ملزمة بمواءمة تشريعاتها بما يتناسب مع تلك الاتفاقيات، سعى الأردن إلى إيجاد تشريعات لا تخرج في موادها وإطارها عن تلك الاتفاقيات. ويمكن أن نذكرها على النحو الآتي:

1. قانون "منع الإرهاب" لعام 2006، إذ شكل هذا القانون أولى وأهم المبادرات الأردنية على صعيد التشريع الداخلي/ الوطني لمحاربة الإرهاب في أيار/ مايو 2006؛ أي بعد عام واحد على تفجيرات عمان 2005. وهكذا، أصبح الأردن من أولى الدول في الشرق الأوسط التي وضعت قانوناً لمنع الإرهاب الذي بات يأخذ شكلاً أكثر جدية في محاربة الإرهاب داخل وخارج حدود الدولة الأردنية[6]. ويأتي هذا القانون" في إطار الحرب الاستباقية على الارهاب والتي اتخذت اشكالاً عدة منذ 11 أيلول/ سبتمبر 2001"[7].

وقد جاء "قانون منع الأرهاب" لعام 2006 في (9)مواد، معطياً لمحكمة أمن الدولة صلاحية الاختصاص، إذ عرف هذا القانون الإرهاب بأنه" أي فعل يرتكب في الداخل الأردني أو ضد مصالح الدولة في الخارج"[8]. وقد تم إجراء العديد من التعديلات على "قانون منع الإرهاب" في العام 2014، خاصة بعد انتشار ظاهرة الإرهاب والفكر التكفيري والتطرف في الدولة السورية الجارة الحدودية للأردن[9]. فجاءت التعديلات على القانون بهدف تقييد الإرهاب وتحديد تأثيره على الداخل الأردني، حيث بات القانون مع تعديلاته أكثر توسعاً وتقيداً للسلوكيات والأفعال التي تعد من ضمن الأفعال الإرهابية.[10] ولذلك، نصت المادة (3) من القانون المعدل لعام 2014 على أنه تعد الأعمال الآتية في حكم الأعمال الإرهابية المحظوره:

"ب. القيام بأعمال من شأنها أن تعرض المملكه لخطر أعمال عدائيه أو تعكر صلاتها بدولة أجنبية أو تعرض الأردنيين لخطر أعمال ثأرية تقع عليهم أو على أموالهم .

ج. الالتحاق أو محاولة الالتحاق بأي جماعات مسلحة أو تنظيمات إرهابية أوتجنيد أو محاولة تجنيد أشخاص للالتحاق بها أو تدريبهم لهذه الغاية، سواء داخل المملكة أو خارجها.

د. تأسيس جمعية أو الانتساب اليها أو لأي جماعة أو تنظيم أو جمعية أو ممارسة أي منها لأي عمل بقصد ارتكاب أعمال إرهابية في المملكة أو ضد مواطنيها أو مصالحها في الخارج.

هـــ. استخدام نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية أو أي وسيلة نشر أو إعلام أو إنشاء موقع الكتروني لتسهيل القيام بأعمال إرهابية إو دعم لجماعة إو تنظيم إو جمعية تقوم بأعمال إرهابية إو الترويج لأفكارها أو تمويلها أو القيام بأي عمل من شأنه تعريض الأردنيين أو ممتلكاتهم لخطر أعمال عدائية أو انتقامية تقع عليهم"[11].

وفي العام 2007، أصدر المشرع الأردني قانون " مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب"رقم 46 لسنة 2007 ، إذ جاء هذا القانون كتشريع قانوني مكملاً لقرار مجلس الأمن رقم (1373) الذي ينص على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ووقف تمويل أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها. و تمثل هذا القانون في(38) مادة، تم من خلالها إيجاد صيغة تشريعية من شأنها حظر غسيل الأموال المتحصلة من جرائم تم ارتكابها سواء في داخل أو خارج

الأردن، وتجفيف منابع الإرهاب المالية[12]. وأكدت المادة(3) من هذا القانون الفقرة (ب) بنصها أنه " يحظر تقديم الأموال أو جمعها أو تأمين الحصول عليها أو نقلها بأي وسيلة كانت، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وممن كانت من مصادر مشروعة، لإرهابي أو منظمة أو هيئة أو جمعية أو جماعة إرهابية أو لعمل إرهابي سواء استخدمت الأموال كلياً أو جزئياً ام لم تستخدم و سواء وقعت هذه الأعمال أم لم تقع"[13].

وفي العام 2010 سعت الدولة الأردنية إلى إجراء تعديلات على "قانون العقوبات الأردني" لعام 1960 ليشمل مواد وبنوداً تجرم الإرهاب، وعلى أي عمل أو فعل يعد في نظر القانون عملاً إرهابياً، إذ يظهر ذلك جلياً في نص المادة (147) التي سعت إلى تعريف الإرهاب بشكل خاص، وتحديد السلوك والتصرفات التي يمكن أن تصنف من ضمن الأعمال الإرهابية[14].

وهكذا، يبدو من الواضح بأن هذا الاهتمام من الدولة الأردنية في التشديد الأخير على "بنود مكافحة الإرهاب"، واتساع نطاق شموله للعديد من السلوكيات كانت "خطوة استباقية" لوضع حد أو اقصاء أي نية لأي جهة في الداخل الأردني لها ارتباطات عقائدية أو فكرية مع جهات متطرفة أو إرهابية في المحيط الجغرافي للأردن، وهذا ما أكده الكاتب عريب الرنتاوي مدير مركز القدس للدراسات السياسية بقوله:" للإرهاب ربما بيئة وقاعدة قد يستند إليها في الداخل الأردني، ما زالت محدودة ومعزولة لكن بنفس الوقت لها ارتباطات بالمشهد الاقليمي، الأمر الذي يثير القلق"[15].

ويبقى السؤال الأزلي حول علاقة الأمن بالحريات هو: ما مدى تأثر حقوق الإنسان في الأردن في ظل التشريعات القانونية المتعلقة بالإرهاب؟

على الرغم من ان القوانين والتشريعات المتعلقة بالإرهاب في الدولة الأردنية جاءت لتمتين الجبهة الداخلية وحمايتها من خطر الإرهاب، إلا أن هذه القوانين وخاصة "قانون منع الإرهاب" لعام 2006 قد لقي جدالاً كبيراً في أوساط الحقوقيين فيما يتعلق بمدى التعدي على حقوق الإنسان والحريات العامة، ومدى انسجام وتوافق هذه القوانين مع القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الأنسان.

كان الانتقاد الأول قد أتى من رافضي القانون على اعتبار أن هذا القانون جاء ليحاسب على النية والأفعال التحضيرية، الأمر الذي نظروا إليه على أنه "بادرة أردنية فريدة" لم يسبق لها أي قانون في العالم أن جرم الفرد بناءً على "النية". من جهةً أخرى، انتقد البعض القانون لأنه لم يميز بين المقاومة المشروعة والإرهاب؛ الأمر الذي قد يجرم التضامن مع المقاومة في مواجهة الاحتلال[16].

من جهتها، رفضت الحركة الإسلامية في الأردن الممثلة بحركة الإخوان المسلمين "قانون منع الإرهاب" على اعتبار أن هذا القانون وتعديلاته لعام 2014 جاء ليبرز الدوافع السياسية أكثر من الجوانب العقابية الجنائية. وقد أشارت الحركة الإسلامية إلى عدم الحاجة إلى تشريع مثل هذا القانون[17].

وقد تحققت مخاوف الحركة بعدما ظهر جلياً وجهة نظرهم في مسألة "معتقلي الرأي" في الدولة الاردنية، وخاصة بعد اعتقال نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن السيد زكي بني رشيد في العام 2014 على إثر انتقاده لدولة الإمارات العربية المتحدة وسياستها في المنطقة في مقال نشر له في عدد من المواقع الإلكترونية

ومواقع التواصل الاجتماعي، والذي جاء كرد فعل على تصنيف جماعة الإخوان من ضمن الجماعات الإرهابية من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة[18]. والحال نفسها، في اعتقال أستاذ الصيدلة في جامعة العلوم التطبيقية بعمان الدكتور إياد قنيبي في حزيران/ يونيو 2015 لمقالة كتبها على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي " الفيس بوك" بعنوان " الأردن يسارع إلى الهاوية"[19].

بالمقابل، كان المؤيدون "لقانون منع الإرهاب" يرون بأن القانون ضروري لحماية الأمن الوطني، خاصة بعد أن تعرض الأردن خلال السنوات الماضية للعديد من المحاولات الإرهابية التي أحبطت السلطات الأمنية الكثير منها، إلا أن حدوث بعض الاختراقات وخاصة عملية الفنادق كانت مبرراً كافياً لوضع هذا القانون. واعتبرت أغلبية نيابية من مجلس النواب الأردني (أن مشروع القانون)" مهم جداً ويأتي في وقته، وخاصة في ظل ما يتعرض له الوطن من تهديدات من قبل جماعات إرهابية متشددة"[20].

وقد انتقدت منظمة هيومن رايتس (human rights) قانون منع الإرهاب لعام 2006 وتعديلاته لعام 2014 معتبرة بأنه قد حد من الحريات العامة وحقوق الإنسان وقيدها إذ قال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيها: " ان المخاوف الأمنية المشروعة للأردن لا تمنح الحكومة ضوءاً أخضر لمعاقبة الانتقاد السلمي لحكام أجانب على أنه إرهاب، وعلى الأردن أن يوسع مساحة النقد والنقاش العلني بدلاً من تقليصها[21].

ثانياً: المبادرات الفكرية لمواجهة التطرف

سعت الدولة الأردنية، نتيجة للتشدد الديني والخطاب التكفيري المتصاعد في المنطقة العربية بشكل خاص والعالم بشكل عام، لا سيما بعد 11 سبتمبر2001 إلى تبني استراتيجية فكرية لمحاربة الإرهاب والفكر الديني المتشدد والمتطرف الذي بات يأخذ، في بعض الأحيان، من الدين الإسلامي غطاءً وستاراً له لتبرير تصرفاته، وإيجاد قاعدة شعبية وحاضنة اجتماعية له في الدول الاسلامية معتمداً على ترسانة كبيرة من وسائل الإعلام القديم والجديد منه[22].

ولذلك، بادرت الدولة الأردنية، وخاصة العاهل الأردني، إلى طرح ثلاث مبادرات أساسية متعلقة بالإسلام؛ كلها تذهب إلى سحب "فتيل" التطرف والأس الأكبر في الصراعات والإرهاب في المنطقة العربية على الخصوص. والمبادرات الأردنية هي: "رسالة عمان" في العام 2004، و"كلمة سواء" في العام 2007، و"أسبوع الوئام العالمي" في العام 2010.

1. رسالة عمان

جاءت ما يعرف بـــ " رسالة عمان" التي أطلقها العاهل الأردني عبدالله الثاني الثاني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وكان هدف الرسالة توضيح الأعمال التي تمثل الإسلام من تلك التي لا تمثله، وتوضيح حقيقة الإسلام وقيمه القائمة على حسن النية، والاعتدال، والسلام[23].

تقول رسالة عمان: "ولا يمكن لإنسان أنار الله قلبه أن يكون مغالياً متطرفاً. وفي الوقت نفسه نستهجن حملة التشويه العاتية التي تصور الإسلام على أنه دين يشجع العنف ويؤسس للإرهاب"[24].

إن هذه الجملة المقتبسة من مضمون "رسالة عمان" تظهر بوضوح الهدف الأساسي من إطلاق هذه الرسالة على المستوى الدولي؛ فهي تسعى، من ناحية، إلى نفي "تهمة الإرهاب "عن الإسلام والمسلمين" الحقيقيين"، وتسعى، من ناحية أخرى، إلى اتهام " جهات لم تحددها " بأنها وراء هذه الحملة المنظمة ضد الإسلام وأهله[25].

وهذا ما يقودنا إلى ضرورة الإشارة إلى أن " رسالة عمان "جاءت، كما يقول الأكاديمي والباحث الفنلندي تومو ميلاسو بعد 54-50 عاماً من إنهاء الاستعمار على الأقل في هذه المنطقة، وبعد 15 عاماً من انتهاء الحرب الباردة وظهور أحادية القطبية وما أفرزته من بروز ظاهرة الإرهاب، وتدهور التفاهم بين الشرق الأوسط والمجتمعات الأخرى[26].

كما أن "رسالة عمان" تاتي في إطار " مبادرة أردنية تهدف إلى المساهمة في توضيح صورة الإسلام التي تدعي التيارات الدينية حملها له عبر القتل والإرهاب والتدمير؛ لأنها تحمل خطاباً مغايراً للخطاب الديني الذي تتسابق لعرضه التيارات والحركات الإسلامية التي تعتمد على الإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها التي تدعي أنها قائمة على الشريعة والسنة النبوية[27]. لقد ابتدأت "رسالة عمان" طروحاتها بآية قرآنية عادة ما تذكر لإبراز الموقف الحضاري والإنساني للإسلام تجاه الآخر وهي " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم"[28]. وهي استهلال مقصود بخطاب الناس جميعاً يبين وحدة الأصل الإنساني، وأن التعدد في الناس هو للتعارف والتعاون، لا للنزاع والصراع.

وفي مقابل هذا الخطاب الإسلامي " الإنساني"، نجد الخطاب السلفي الجهادي الذي يعد مفهوما "الإيمان والإسلام" من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها فكره، وذلك لما لهذين المفهومين من آثار خطيرة على تقسيم الناس إلى "مؤمنين وكفار"، وما يترتب عليهما، كذلك، من تقسيم للعالم على أساس"دار إسلام" أو "دار كفر"، إضافة إلى آليات التعامل مع "الأنا والآخر" في مجال الدعوة، والاحتساب، والجهاد[29].

وفيما يتعلق بقتل المدنيين ومهاجمة ممتلكاتهم، نوهت رسالة عمان بالقول: " وأعطى الإسلام للحياة منزلتها السامية فلا قتال لغير المقاتلين، ولا اعتداء على المدنيين المسالمين وممتلكاتهم، أطفالاً في أحضان أمهاتهم وتلاميذ على مقاعد الدراسة، وشيوخاً ونساءً؛ فالاعتداء على حياة إنسان بالقتل أو الإيذاء أو التهديد اعتداء على حق الحياة في كل إنسان وهو من أكبر الآثام؛ لأن حياة الإنسان هي أساس العمران البشري، يقول تعالى (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض كأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً) المائدة: 32 [30].

وفيم يتعلق الإرهاب المعاصر، تذهب "رسالة عمان" إلى القول " نستنكر دينياً وأخلاقياً، المفهوم المعاصر للإرهاب والذي يراد به الممارسات الخاطئة أيا كان مصدرها وشكلها، والمتمثلة في التعدي على حياة الإنسانية بصورة باغية متجاوزة لأحكام الله، تروع الآمنين وتعتدي على المدنيين المسالمين، وتجهز على الجرحى وتقتل الأسرى، وتستخدم الوسائل غير الأخلاقية، من تهديم العمران واستباحة المدن (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) الأنعام:151[31].

نلاحظ من خلال ما سبق، أن الدولة الأردنية من الدول التي اهتمت بمواجهة الإرهاب ومكافحته عبر الطرق والاستراتيجيات المختلفة، سواء عبر المصادقة على الاتفاقيات الدولية والاقليمية، أو من خلال مواءمة التشريعات القانونية الداخلية بما يتوافق والتطورات في المنطقة، أو عبر مبادرات فكرية ودينية كما هي الحال مع رسالة عمان، خاصة في ظل وجودها في بقعة جغرافية ملتهبة تتصاعد فيها حركات التطرف والتشدد في الخطاب الديني للعديد من الجماعات الارهابية، الأمر الذي كان دافعاً رئيساً للدولة الأردنية لمواجهة الخطر الارهابي عبر الاستراتيجيات المتعددة.

2. مبادرة " كلمة سواء"

على عكس مبادرة "رسالة عمان" في العام 2004، تأتي مبادرة "كلمة سواء" باعتبارها "ردة فعل" على محاضرة البابا "بنديكتوس السادس عشر" التي ألقاها في جامعة ريجينسبورج(Regensburg) واتهم فيها الإسلام ورسوله باستخدام العنف والسيف في نشر مبادئ الدين الإسلامي[32].

فجاءت مبادرة الملك عبدالله الثاني "كلمة سواء" التي أُطلقت في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2007، بعد مرور عام على الرسالة المفتوحة بعنوان "رسالة مفتوحة إلى البابا بنديكتوس السادس عشر"، باعتبارها رداً على اتهاماته للإسلام خلال محاضرته في "جامعة ريجنسبيرج" في ألمانيا في 12 أيلول/ سبتمبر 2006، إذ تحدّث خلالها العلماء من جميع فئات المسلمين لأول مرّة في التاريخ الحديث، بصوت واحدٍ حول التعاليم الحقيقية للإسلام[33].

وتؤشر وثيقة "كلمة سواء" على أن الإسلام والمسيحية يشتركان بقيمتين جوهريتين هما، "محبة الله" و"محبة الجار"اللتان تشكلان أساساً للتفاهم والعيش المشترك، وضماناً لتحقيق العدالة وحرية الأديان، وتعد أكبر مبادرة عالمية للسلام بين رجال الدين المسلمين والمسيحيين[34].

وقد كلف الملك عبدالله الثاني الأمير غازي بن محمد بكتابة " كلمة سواء" في 14 كانون الثاني/ يناير 2007، وتم تدقيقها من قبل عدد من كبار علماء المسلمين أبرزهم: الشيخ الدكتور علي جمعة (المفتي العام للجمهورية المصرية)، والشيخ نوح علي سلمان القضاة(مفتي الأردن الأسبق)، والعلامة محمد سعيد رمضان البوطي(العالم والمفكر)، والعلامة عبدالله بن محفوظ بن بيّه(النائب الأسبق لرئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين)، والشيخ الحبيب عمر بن محمد بن حفيظ(عضو المجلس الاستشاري الأعلى لمؤسسة طابة)، والشيخ الدكتور عبد الحكيم مراد(باحث بريطاني)[35].

وقد اجتمع هؤلاء الشيوخ في "مؤسسة طابا" في الإمارات العربية المتحدة لمراجعة ومناقشة "مبادرة كلمة سَوَاء". واتُفِقَ على أن يكون الأمير غازي بن محمد" مُنسق" المبادرة، وأن يكون الداعية اليمني الحبيب علي زين العابدين الجِفري أمين سرّها.

وكنتيجة لمبادرة" كلمة سواء"، أقيم المؤتمر العالمي الثالث" في 23 كانون الثاني/ يناير 2008 حول "التعايش الديني وصنع السلام" في البحر الميت بالأردن، بحضور عدد من البطاركة المسيحيين العرب وممثليهم الذين يؤيدون هذه المبادرة"[36].

3. مبادرة "الاسبوع العالمي للوئام بين الأديان"

تعدً مبادرة " الأسبوع العالمي للوئام بين الأديان" التي أطلقها الملك عبدالله الثاني ثالث مبادراته نحو العيش المشترك، والحوار، ورفض العنف والتطرف الذي أصبح السمة السائدة في الشرق العربي، وبخاصة بعد ما يسمى "الربيع العربي" الذي اجتاح المنطقة في العام2011.

وتعد هذه المبادرة الداعية للسلام والوئام" مبادرة أردنية بامتياز، كونها قدمت من قبل الملك "عبدالله الثاني". وقد أقّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أسبوع الوئام العالمي بين الأديان في قرارها رقم A/RES/65/5 والذي اتخذ في 20 تشرين الأول/أكتوبر[37] 2010. وتنص على أن يكون الأسبوع الأول من شهر شباط/ فبراير من كل عام أسبوعاً للوئام والسلام بين أتباع الأديان في العالم.

لقد عبرت المبادرة عن "رؤية الملك" واستشرافه لما شهده العالم خلال السنوات العشر الماضية، وما يشهده حالياً من حالة الاضطراب والتوتر والقتل، وما رافقه من رسم صور سوداوية عن الإسلام، وتلمسه للتغير الذي طال السياسات الغربية وعلاقاتها مع الدول الإسلامية، وما تبعها من حروب شنها الغرب على دول عربية وإسلامية تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب" في الصومال وأفغانستان والعراق، الأمر الذي استوجب إيجاد وسيلة لتعزيز الوئام والانسجام بين الناس، بصرف النظر عن الدين، ومواجهة حالة العنف وسوء الفهم بين أتباع الديانات المختلفة.

وهكذا، فإن مبادرة الملك "عبدالله الثاني"، "أسبوع الوئام العالمي بين الأديان" حملت بُعداً دينياً دعت من خلاله إلى جعل الدين "أداة" ووسيلة للتقارب، لا وسيلة للاختلاف والتصادم إذ أراد الملك "عبدالله الثاني" من خلال مبادرته هذه، أن يبرهن للعالم بأن الدين من الممكن أن يكون عاملاً أساسياً في استقرار العالم، وليس عاملاً لخرابه وتعاسة أبنائه؛ فالدين يُجنب العالم التنافر والصِدام الذي يولّد الصراعات، والحروب المشتعلة في الكثير من بلدان العالم، والتي تعود غالبيتها لأسباب دينية وطائفية[38].

كما أراد الملك عبدالله الثاني أن يؤكده من خلال مبادرته، بأن الحوار والوئام الديني، إذا ما أُحسن توظيفهما بين أتباع الديانات في الجوانب التي وجد من أجلها وهي الخيرية للعالم، فإنه، بلا أدنى شك، سيجلب للعالم نتائج إيجابية تتمثل في حقن دماء المزيد من الأرواح واستتراف الممتلكات من خلال التقليل من الصراعات والحروب، والبحث عن العناصر المشتركة بينهم ليلتقوا عندها.

وبعد اطلاق المبادرة واعتمادها رسمياً قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: " ان أول أسبوع للوئام العالمي بين الأديان فرصة لتركيز انتباه العالم على الجهود التي يبذلها الزعماء الدينيون والحركات المشتركة بين الأديان والأفراد في شتى أنحاء العالم لتعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم بين أتباع مختلف الملل والعقائد؛ فهؤلاء الشركاء يقومون بدور لا غنى عنه في دعم جهود الأمم المتحدة من أجل السلام"[39].

ولتأكيد وتعميم أهمية رسالة "أسبوع الوئام العالمي بين الأديان"، فقد وجه الملك عبدالله الثاني "مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي"، للإعلان عن جائزة عالمية خاصة بأسبوع الوئام العالمي بين الأديان العام 2013، وحددت جائزة مالية لأفضل ثلاث فعاليات أو نصوص يتم تنظيمها خلال الأسبوع العالمي للوئام بين الأديان (أول أسبوع من شهر شباط/ فبراير) والتي تقوم بأداء أفضل ترويج لأهداف أسبوع الوئام العالمي بين الأديان،

وتُمنح الجوائز المالية للفعاليات أو النصوص التي تتفوق في الترويج للوئام بين الأديان والتأثير على التفاهم بين الأديان ضمن حفل خاص يقام في عمان[40].

لقد غدت العاصمة الأردنية عمان منطلقاً للمبادرات العربية والعالمية، وأرضاً للعيش المشترك والوئام بين الأديان بفضل المبادرات الملكية للملك عبدالله الثاني؛ فبعد "رسالة عمان" في العام 2004، و"كلمة سواء" في العام 2007، ها هي مبادرة "أسبوع الوئام العالمي بين الأديان" في العام 2010، جاءت لتؤكد رغبة الملك عبدالله الثاني، وسعيه ليس فقط لنشر الأفكار الوسطية إزاء العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، ورفض العنف والتطرف فقط، بل وإبراز دور المسلمين واندفاعهم بإعطاء النموذج العملي والحي لتحقيق ذلك؛ وهو ما يعد وسيلة مهمة في مواجهة التطرف وما يفرزه من إرهاب.

ثالثاً: الدور الأردني في التحالف الدولي

يعد الأردن من الدول التي تنتمي تاريخياً إلى الحلف الغربي متمثلة بالدولة البريطانية أولاً ثم الدولة الأميركية ثانياً. وقد لعب الأردن أدواراً كثيرة بجانب الحلف الغربي، سواء من الناحية السياسية أو العسكرية، خاصة في ظل الحرب الباردة منذ العام 1945 وحتى انهيار الكتلة الشرقية وسور برلين في العام 1989، وان كانت هذه الأدوار، وخاصة العسكرية منها اتسمت بالسرية التامة بالأغلب الأعم. بيد أنه مع بروز شعار" الحرب على الإرهاب" عقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 الدامية[41]، التي أطلقها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش "الابن" أصبحت الأردن لاعباً أساسياً في هذا الحلف ضد الارهاب، ولا سيما بعد بروز ما يطلق عليه " داعش" التكفيرية والإرهابية؛ هنا المشاركة الأردنية لم تعد سرية بل وعلنية ومطالباً بها من النخب السياسية مثل" الجنرال معروف البخيث رئيس الوزراء الأسبق والقريب من دوائر القصر[42]، أو من خلال العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني الذي طالب بـــ" حلف عربي إسلامي" لمواجهة داعش[43].

في هذا الحلف يعد الأردن، كما جاء في تقرير لمركز الخليج في دبي" ركيزة مخابراتية هامة ومعاونة للمخابرات الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بالجماعات الجهادية. وتهدف الأردن من مشاركتها في التحالف لتثبت مرة أخرى أهميتها كشريك إقليمي استراتيجي للولايات المتحدة، بالإضافة إلى المخاوف الأمنية من تمدد داعش على حدود الأردن، وخاصة أن بيئة الأردن بيئة خصبة لتمدد الفكر الجهادي؛ فالأردن لها خبرة طويلة فى التعامل مع تلك الجماعات"[44].

ويعد "التحالف الدولى الذى تشكل للحرب على داعش الأكبر منذ التحالف المشابه الذى تكون فى حرب الخليج الثانية في العام 1991 لتحرير الكويت. فإذا كان حلف تحرير الكويت احتاج إلى 32 دولة فإن مجابهة داعش احتاجت لحلف تعداده يقارب الـــ 50 دولة من أوروبا والشرق الأوسط؛ وفي الحالتين المبادرة والقيادة للولايات المتحدة الأميركية. قد يكون الفارق بين التحالف الأول والثاني هو أن فى الحالة الأولى كان هدف الحرب واضحاً ومحدداً (تحرير بلد عربى بعد غزو نظام عربى آخر له)، ولذلك كانت الحرب سريعة لأنها محصورة بتحرير الكويت، بينما فى التحالف الحالي فالهدف مطاطى ومداه قد يمتد لسنوات"[45].

وعلى كل حال، للدفاع عن نفسه قبل أن يداهمه الخطر الإرهابي من داعش واخواته، تدخل الأردني في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية بدأ يوم 22 أيلول/ سبتمبر 2014م عبر عدد من الغارات الجوية ضد مواقع للتنظيم. وقد توقف التدخل العسكري الأردني في الحرب ضد التنظيم في أعقاب حادثة حرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة الذي تم أسره بعدما سقطت طائرته الحربية فوق الأراضي السورية يوم 24 كانون الأول/ ديسمبر 2014.

وبعد جلسات عديدة من المفاوضات لإطلاق سراح الطيار، لم يصل الجانبان لاتفاق؛ فقام تنظيم الدولة يوم 3 شباط/ فبراير 2015 ببث تسجيل مصور على الإنترنت يبين عملية حرق الطيار الأردني".[46]

ونتيجة ذلك، "شنت الأردن غارات على مواقع للتنظيم في كل من سوريا والعراق في الفترة بين 5 – 7 شباط/ فبراير 2015، وصل عددها إلى 56 غارة. تم إعلان أن حوالي 20% من قدرات تنظيم الدولة الإسلامية العسكرية قد تم تدميرها.[47]".

وفي الحقيقة، ان التزام الأردن بمكافحة الإرهاب والانضمام إلى الحلف المناهض له لم يأتِ "كرد فعل" على حادث هنا أو حادث هناك كما قلناسابقاً. فالعاهل الاردني ما فتئ بالحديث عن ضروة إنشاء جبهة عالمية وعربية لمجابهة الارهاب وممثليه داعش واخواته. ولذلك، دعا العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أمام العديد من رؤساء وزراء سابقين، إلى ضرورة "بناء تحالف عربي إسلامي" لمحاربة الإرهاب،[48]. محذراً العاهل الأردني، في الوقت نفسه، من أن "التنظيمات التي تحمل الفكر التكفيري المتطرف (يقصد داعش) لن تقف عند سوريا والعراق إذا قويت شوكتها، بل ستمتد إلى مختلف الدول العربية والإسلامية والعالم"[49]. ومؤكداً أن "الحرب ضد الإرهاب هي حرب داخل الإسلام بالدرجة الأولى، وعلى الدول العربية والإسلامية العمل بمنهج شمولي واستراتيجي وتشاركي، للتصدي للإرهاب وتنظيماته"[50]. ويمكن اعتبار " وصفة" العاهل الأردني التالية تعكس الرؤية

الملكية والدولة الأردنية في مواجهة الإرهاب والتطرف المحلي والإقليمي والدولي واقعية ومنطقية إذ تتكون هذه " الوصفة" كما يراها العاهل الأردني من ثلاث خطوات قائلاً: "إن الحرب على الإرهاب هي حرب عسكرية على المدى القصير، وأمنية على المدى المتوسط، وأيدلوجية على المدى البعيد"[51].

وفي الواقع، لا يجوز أن تعد مشاركة الأردن في التحالف الدولي ضد الإرهاب على أنه أمر نشاز بالسياسة الأمنية الأردنية؛ فالأردن كان وما زال ضمن دائرة التاثير الغربي بشقيه الأمريكي والأوروبي، كما أن الأردن يعد من بين سبع دول، بينها مصر، كدولة رئيسة حليفة لمنظمة الأطلسي، من غير أعضائها (MNNA-Major non-Nato Ally.) من ناحية ثانية[52].

ويعني هذا التحالف بين هذه الدول ومنظمة الأطلسي نفسها أن الدول الحليفة تتشاور فيما بينها، حول مسائل مثل التوافق العسكري (Interoperability) في مجال الأسلحة بحيث يتم سد النقص فيها عندما يحدث لدى دولة منها، بالإضافة للتدريب والتخطيط في حالات الطوارئ؛ وتمويل استبدال العتاد القديم، والمساعدة في إزالة الألغام والقنابل القديمة مما يمثل خطراً على المدنيين، بالإضافة لتسهيلات مالية وقانونية فيما يخص تزود هذه الدول بعتاد أو

أسلحة أميركية خاصة؛ كما يعني التعاون الاستخباري بينها، وخاصة في مهمات مماثلة للحرب على داعش، كما حدث في تصفية أبو مصعب الزرقاوي في العراق بعد تفجير فنادق عمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2005"[53].

وللدور المهم للأردن في مكافحة الإرهاب والتطرف في العالم، وخاصة بالشرق الأوسط، كان العاهل الأردني واحداً من أهم ضيوف القمة التي استضافها الرئيس الأميركي باراك أوباما لبحث جهود التحالف الدولي لمواجة التطرف والإرهاب وعصاباته في العالم في نيورك في 29 أيلول، سبتمبر 2015. حيث قال العاهل الأردني:

"وبالرغم من تركيز التحالف جهوده على محاربة عصابة داعش في سوريا والعراق، إلا أن هناك ضرورة "لنهج شمولي" بنظرة أوسع، وخطة عملية للقضاء على هذا التهديد بشكل نهائي، بالإضافة إلى الحاجة إلى حلول سياسية جامعة تشمل كل المكونات لمعالجة التحديات التي نواجهها. وعلينا، أيضاً، التصدي بشكل أكثر فاعلية لمسألة استمرار تدفق المقاتلين الأجانب، وإغلاق قنوات الدعم لعصابة داعش الإرهابية عبر بعض المناطق الحدودية"[54].

وقد حدد العاهل الأردني مجموعة من العناصر التي يمكن اتباعاها في مواجهة الإرهاب التي منها:

1. التصدي لقنوات الدعم لعصابة داعش الإرهابية عبر بعض المناطق الحدودية .
2. تعزيز قدرة الأطراف المحلية على محاربتها(يقصد الملك العشائر في سورية والعراق)، وإدارة الجهود العسكرية بطريقة تضمن تخفيف معاناتهم .
3. العمل على معركة كسب العقول والقلوب هو التحدي الأكبر، لأنه يتطلب العمل على فرص الشباب والعمل، ومحاربة الفقر والاهتمام، بالتعليم على المدى البعيد والمتوسط.
4. التعامل بطريقة أكثر فاعلية مع الفضاء الإلكتروني.

الخاتمة

يُعد الأردن من أكثر بلدان المنطقة العربية عُرضة للتهديد المباشر من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وخصوصاً أن الأردن – كما تقول التقارير – هو المُصدر الرئيس للجهاديين، حيث بلغ أعداد السلفيين المقاتلين في سوريا وحدها ما يزيد عن 2000 مقاتل من أصول أردنية ينحدرون من مناطق مثل: الزرقاء، والرصيفة، والسلط، ومعان.

إن زيادة عدد المُجاهدين (كما يعتقدون)، والمؤمنين بالفكر الجهادي في الأردن يعتد "قنبلة موقوتة" وتحدياً أمام البنية الأمنية العميقة للدولة، ويُضاف إلى ذلك أن عدد اللاجئين السوريين الذين هاجروا إلى الأردن في إزدياد مستمر، وقد جاوزوا المليونين لاجئ حسب بعض التقديرات، ومعظمهم جاء من أحياء فقيرة ومحرومة مثل درعا وغيرها، وقسمٌ كبير من هؤلاء لا يحمل الجنسية السورية مثل الفلسطينين الذين يقطنون المخيمات السورية، وبعض تلك الفئات تحمل جوازات سفر أجنبية (بريطانية في الأغلب)، وهذا يُشكلُ خوفاً عُبر عنه (رسمياً) من كون هؤلاء الأخيرين ذوي أصول إيرانية !!

وبعيداً عن التكهنات والوجبات الصحفية الجاهزة فإنَّ "القنبلة الديموغرافية" تُشكلُ عبئاً أمنياً حقيقياً على الإستراتيجية الأمنية الأردنية، ناهيك عن إزدياد عمليات اختراق الحدود التي تحدث بشكل دوري ومستمر،

وتحول الأردن إلى "ترانسفير" للجهاديين القادمين من مصر وليبيا وفلسطين الذين يمرون عبر الأراضي الأردنية قبل التحاقهم بصفوف الجماعات الجهادية.

لقد تطورت وسائل الصراع في الشرق الأوسط والعالم، وقد تأقلمتْ الجهادية المُسلحة مع تطورات الفضاء الاعلامي والمعلوماتي الذي أصبحر مكاناً للتزاع والصراع مثلهُ كمثل البر والبحر والجو. والتهديد المباشر اليوم للدول والأردن على وجه الخصوص يتمثل بالجهاد والتجنيد الإلكترونيّ، ومحاولة اختراق الجبهة الشبابية الأردنية عبر خطاب ديني مثالي يخطاب الغريزة أكثر من العقل، وعبر التحريض العقائدي والتبشير بالشهادة والجنة وغيرها من المفاهيم "الكُلانية" و"الشمولية" ، ما جعلَ السياسة التعليمية والتثقيفية في البلاد على محك الوقوع في أزمة.

ولا نُبالغ إذا قلنا إن داعش صناعة عربية وإسلامية وتراثية على وجه الخصوص، فمناهج التعليم والتربية والثقافة المجتمعية، بل العادات والتقاليد ساعدت في ترسيخ "دولة الإسلام: الخلافة" التي يطالب بها داعش، وخصوصاً عند المجتمعات التي لم يتحول فيها الرعايا إلى مواطنين بعد، ولم يجر الانتقال المريح والتدريجي إلى الدولة المدنية والعلمانية والديمقراطية.

نستنتج، إذاً، أنّ دور الأردن في مكافحة الإرهاب هو دورٌ حيوي وحرج في آن؛، وأنّ هذا الدور أعطي – دوراً مُكثفاً – لصالح النظرة الأمنية والعسكرية، مع جانب بسيط من التعليم والثقافة والتهيئة للمجتمع العقلاني؛ فلابد من إصلاح التعليم والثقافة ومؤسسات التربية وتطوير مراكز الأبحاث.

الهوامش

---

[1].. أستاذ مشارك، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل ألبيت، المفرق، الأردن.

[2] . أستاذ علوم سياسية، برنامج العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

[3] . أنظر الاتفاقية العربية "لمكافحة الإرهاب" لسنة 1998: صدرت في الجريدة الرسمية عدد 4304، الصفحة 3711، بتاريخ1 https://qistas.com/legislations/jor/list?offset=410:1998/10/

[4] . أنظر الاتفاقية الدولية" لقمع تمويل الإرهاب" لسنة 2003، صدرت في الجريدة الرسمية عدد 4606، الصفحة 3378، بتاريخ 2003/6/16: https://qistas.com/legislations/jor/list?offset=360

[5]. أنظر "رؤية" المخابرات الأردنية لمفهوم الإرهاب، دائرة المخابرات العامة الأردنية: http://www.gid.gov .jo/ar/terrorism_ar.html

[6]. فؤاد، هنادي، " قانون منع الإرهاب في الأردن وجدل الحريات والحاجة"، مجلة تنوير، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2006، ص6.

[7] . المرجع نفسه، ص 7.

[8]. أنظر "قانون منع الإرهاب" لسنة 2006 مع تعديلاته: نشر في الجريدة الرسمية بالعدد 3365، بتاريخ http://www.lawjo.net/vb/showthread.php?36786-:2014/6/1

[9] . تقرير وكالة الأنباء الفرنسية،" الأردن يعدل قانون مكافحة الإرهاب لمواجهة تداعيات الأزمة السورية"، القدس العربي، لندن، 14نيسان/ أبريل 2014.

[10] . تقرير وكالة الأنباء الفرنسية ، مرجع سابق.

[11] . أنظر "قانون منع الإرهاب" لسنة 2006 مع تعديلاته: نشر في الجريدة الرسمية بالعدد 3365، بتاريخ 2014/6/1: http://www.lawjo.net/vb/showthread.php?36786-

[12] . أنظر "قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب"، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: http://www.amlu.gov.jo/en-us

[13] . أنظر "قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب"، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: http://www.amlu.gov.jo/en-us

[14]. أنظر قانون رقم(16) لعام 1960 المعدل بالقانون رقم(8) لسنة 2011: صدر في الجريدة الرسمية بالعدد رقم 5090 ، ص رقم1746، تاريخ 2011/5/2 : http://www.lawjo.net/vb/showthread.php?1607

[15] . تقرير وكالة الأنباء الفرنسية،" الأردن يعدل قانون مكافحة الإرهاب لمواجهة تداعيات الأزمة السورية"، مرجع سابق.

[16]. فؤاد، هنادي، مرجع سابق، ص 8.

[17]. "الإسلاميون: بروز دوافع سياسية وراء (معدل الارهاب)"، موقع عمون،عمان، 3/23 /2014: http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=186952

[18]. "اعتقال زكي بني رشيد نائب مراقب الإخوان المسلمين في الأردن لانتقاده دولة الإمارات"، BBC، لندن، 2014/11/21: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/11/141120_jordan_brotherhood_arrest

[19]. قنديل، خليل، " العربية لحقوق الانسان: الأردن يستخدم قانون الإرهاب لكبت الحريات"، 2015، http://www.albosala.com/News/Jordan/2015/9/3/%D8 %

[20] . المنسي، جهاد،" النواب يقر قانون منع الإرهاب موسعاً رغم الاعتراضات"، صحيفة الغد، عمان، 23 نيسان/ أبريل 2014.

[21]. منظمة هيومان رايت، "الأردن: تعديلات قانون الإرهاب تهدد الحقوق وتوسع إلى حد بعيد من فئات الأعمال الإرهابية"، 14أيار/ مايو 2014: https://www.hrw.org/ar/news/2014/05/17/253736

[22]. Alrajehi, Menawer & Al-Shalabi Jamal, "Al-Qaida Between Ideology and Technology: Electronic Jihad From September 11 to the Assassination of Bin Laden", Cross-Cultural Communication, Canadian Academy of Oriental and Occidental and Culture, Vol. 11, No.10, 2015, P. 7597.

[23] . Al Shalabi, Jamal & Alrajehi, Menawer Bayan," The Amman Message: Arab Diplomacy in the Dialogue of Civilizations", Journal of US-China Public Administration, David Publishing, December 2011, Vol. 8, No. 12, P. 1376.

[24] . Retrieved from http://www.ammanmessage.com.

[25] . Al Shalabi, Jamal & Alrajehi, Menawer Bayan, op, cit.,P.1375.

[26] . Melasuo, Tuomo, " Amman Message and Dialogue between cultures''. In ''Political Islam: Amman Message as Model", (editors: Jamal Al- Shalabi & Mahmoud Al – Khalayleh), Hashemite University Press, Zarqa, 2007, P. 21.

[27] . Al Shalabi, Jamal & Alrajehi, Menawer Bayan, op. cit., P. 1383.

[28] . www.ammanmessage.com.

[29]. Alrajehi, Menawer & Al-Shalabi Jamal, op.cit., P. 7597.

[30]. Retrieved from http://www.ammanmessage.com.

[31] .Ibid.

[32] . المتبولي، أحمد،" نص محاضرة بابا الفاتيكان المثيرة للجدل"، موقع إسلام ويب: http://articles.islamweb.net /media/index.php?page=article&lang=A&id =135952

[33]. See https://archive.is/cKMEB#

[34]. Ibid.

[35] . الخلايلة، باسم،" إدارة العيش المشترك الإسلامي – المسيحي في عهد الملك عبد الله الثاني"، رسالة ماجستير، برنامج دراسات السلام وفض النزاعات، الجامعة الهاشمية، (غير منشورة)، الزرقاء، ص 105.

[36] . الخلايلة، باسم، مرجع سابق، ص 106.

[37] . "أسبوع الوئام العالمي بين الأديان: 1-7 شباط/ فبراير". أنظر الموقع الرسمي: http://www.un.org //ar/events/interfaithharmonyweek

[38]. الخلايلة، باسم، مرجع سابق، ص 117.

[39] . رسالة الأمين العام بمناسبة أسبوع الوئام العالمي بين الأديان، 1-7 شباط/ فبراير 2011: http://www.un.org/ar/event /interfaithharmonyweek/2011msg.shtml

[40] . "جائزة الملك عبدالله الثاني لأسبوع الوئام بين الأديان"، الموقع الرسمي http://worldinterfaithharmonyweek.com

[41] . Alrajehi, Menawer & Al-Shalabi Jamal, op.cit., P. 7598.

[42] . بدارين، بسام، " الحماس يتزايد في النخبة الأردنية للمشاركة في التحالف ضد «داعش»"، صحيفة القدس العربي، لندن، 18 أيلول/ سبتمبر 2014.

[43] . وكالة الأنباء الفرنسية:" العاهل الأردني يدعو إلى بناء تحالف عربي- إسلامي لمحاربة الإرهاب"، صحيفة الوطن الكويتية، الكويت، 22 كانون الأول/ ديسمبر2014.

[44] . تقرير معلوماتي، "التحالف الدولي: من هم وما هي دوافعهم؟، مركز الخليج للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 2014:

[44] . "ماذا تقدم دول الشرق الأوسط للتحالف الدولي ضد داعش؟"، موقع ساس، 24 شباط/ فبراير 2015: http://www.sasapost.com/middle-east-coalition-isis

[45] .تقرير معلوماتي، "التحالف الدولي: من هم وما هي دوافعهم؟، مرجع سابق.

[46] . "ماذا تقدم دول الشرق الأوسط للتحالف الدولي ضد داعش؟"، موقع ساس، 24 شباط/ فبراير 2015: http://www.sasapost.com/middle-east-coalition-isis

[47] . المرجع نفسه.

[48] . صحيفة رأي اليوم،" ملك الأردن يدعو لبناء (تحالف عربي إسلامي) لمحاربة الإرهاب"، العرب اليوم، لندن، 22 أيلول/ سبتمبر 2014

[49] . المرجع نفسه.

[50] . المرجع نفسه.

[51] . المرجع نفسه.

[52] . الطويل، فالح،" الأردن في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب"، صحيفة العرب اليوم، عمان، 14 أيلول/ سبتمبر 2014.

[53] . المرجع نفسه.

[54] . أنظر موقع الملك عبد الله الثاني والديوان الملكي: http://kingabdullah.jo /index.php/ar_ JO/speeches/view/id/566/videoDisplay/0.html